20- مجلة البترول، توقعات الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال، المجلد الثلث والأربعين، العدد السابع والثامن ، (يوليه- أغسطس) ، القاهرة 2006.
21- مجلة البترول، الاحتياطي العالمي، المؤكد من الغاز الطبيعي ، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثاني والتاسع، (أغسطس- سبتمبر)، القاهرة 2007.
22- مجلة النفط والتعاون العربي، صناعة الغاز الطبيعي ، المجلد الثاني والثلاثون، العدد 117، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الكويت، ربيع 2006.
23- وفيق محمد جمال الدين: إنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه فى سلطنة عمان، "دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية" المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد (41)، السنة (35)، الجزء الأول، القاهرة، 2003.
24- ونادة الطيب: الغاز الطبيعي ومجالات استخدامه فى الأقطار العربية، الدورة الخامسة عشر لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، مارس 2004.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Abdallah, H., The energy situation in Egypt, organization for energy planning, Cairo, 1983.
2- Dunkerly, J., Energy in Developing countries, Energy policy, Vol. 13, No 4, organization for Energy planning, Cairo, August 2006
3- Evan, peter. Natural Gas in the Middle East and North Africa, FT Energy publishing, Landon, 1997
4- Harizi,M."Gas Development Planin Algeria " In OAPEC- IFP joint work shop" Natural Gas: From Exploration to utilization", Rueil malmaison, July 2-4, Technical papers, Rueil Malmaison, In stitut fromcaisdu petrole, France, 1996, P. 24 .
5- OAPEC- Technical Affairs Department "Natural Gas potential in the middle east and other Arab countries". Paper presented to the I.E.A. fourth energy Experts meeting, Doha Q a tar, May 6-7, 2005.
6- Proceedings of the seminar on pipe lines for the transport of Hydro carbons in the Arab Countries, Cairo, Nov. 13-16, OAPEC, Kuwait, 2005.

* * *

دراسة حول مجال القطاع الزراعي العام في الشمال الجزائري

د. محمد مرسلي*

مقدمة :

تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي لاسيما جزؤها الشمالي، حيث يتركز معظم السكان وجل النشاطات الاقتصادية وخاصة الزراعة، في إقليم مناخه شبه جاف في معظمه (مناخ البحر الأبيض المتوسط على الضفة الجنوبية) (خريطة 1 و 2)، حيث لا يتجاوز فيه التساقط في أحسن الظروف وفي نطاقات محددة 2000 ملم سنويا تعاني عدة صعوبات بخصوص الوفرة المائية كمًا ونوعا، تتعدد أوجهها انطلاقا من العوائق الطبيعية المتمثلة في سلسلتي الأطلس (خريطة 2) والضغط الكبير المتمثل في الانفجار السكاني منذ الاستقلال حتى الآن، والتطور الكبير لمختلف النشاطات الاقتصادية سيما الجانب الزراعي،

أضف إلى ذلك صعوبة التحكم في استغلال وتعبئة الموارد المائية المتاحة وتسييرها قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي على رقعة تعد قليلة المساحة إذ أنها تمثل (4/1) من مساحة الجزائرالتي تبلغ (2.384.000 كلم^2) جلها صحراء بعيدة عن المؤثرات البحرية باستثناء الضغط المرتفع الآزوري المنبعث من المحيط الأطلسي غرب شبه جزيرة إيبيريا – عند تقاطع دائرتي (عرض40°شمالا، وطول 30°غربا) (خريطة 1)، الذي يؤثر على المنطقة المذكورة في فصل الشتاء والذي لا يتجاوز تأثيره سلسلة الأطلس الصحراوي إلا نادرا بحكم التضاريس وتزايد شدة الحرارة والتبخر من الشمال نحو الجنوب، هذا ما جعل التموين بالمياه أزمة خانقة في السنوات الأخيرة وخاصة مياه الري الموجهة للزراعة مما ولد لدينا رغبة ملحة للبحث في هذا الموضوع والوقوف على واقعه والتعرف على مشاكله والبحث عن الحلول المناسبة لها.

وفي محاولة منا للوقوف على الأوضاع المائية الحالية و المستقبلية المرتبطة بالزراعة، سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ما هي الإمكانيات و العوائق التي تساعد أو تعيق هذه العملية ؟

---

* أستاذ محاضر في الجغرافيا، كلية علوم الأرض، جامعة باب الزوار – وأستاذ مشارك بالمدرسة العليل للأساتذة – الجزائر.

- ثم إلى أي مدى يتم حاليا التحكم في هذه الموارد من حيث تعبئتها واستغلالها ؟ وماهي أهم استعمالاتها ؟ وبأي طرق يتم ذلك ؟
- وما هي الصعوبات والمشاكل المطروحة التي تعيق الاستغلال والاستعمال الأمثل لهذه الموارد ؟ وما هي أنجع السبل لتجاوزها وإزالتها ؟ للوصول إلى الهدف المنشود والمتمثل في الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي .

من هذا المنطلق حاولنا الخوض في البحث ودراسة هذا الموضوع الهام والحساس، معتمدين في ذلك على رصيدنا العلمي والمعرفي الذي حصلناه طيلة مشوارنا الدراسي الطويل وبناء على مختلف المعطيات والبيانات الميدانية والمكتبية، واعتمادا كذلك على مختلف الدراسات والبحوث في هذا المجال، فبعد جمع المعطيات والبيانات تم القيام بفرزها ومعالجتها وتحليلها متبعين في ذلك المنهج الإحصائي الكمي وكذا المنهج الوصفي الذي لا غنى عنه في مثل هذه الدراسات. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى ما عانته الجزائر طويلا من الاستعمار الفرنسي الذي استأثر بخيرات الجزائر وحرمان شعبها وتهميشه في المناطق الجبلية الوعرة القليلة المردود ، حتى لا يزاحم أبناء المحتلين في استغلال السهول الخصبة وبذلك دمر البنية الاقتصادية للجزائر هادفا بناء نظام اقتصادي يخدم مصلحة فرنسا فقط واعتبار الجزائر جزءاً من السوق الاستعمارية الفرنسية وتخصيص أجود أراضي الجزائر للزراعات النقدية المدرة أرباحا طائلة لفرنسا ومن يرعون مصالحها في الجزائر، لذلك أجبرت الجزائر بعيد استرداد سيادتها، على أن تبذل كل ما في وسعها للتخلص من الموروث الاقتصادي للمحتل الفرنسي في جميع المجالات، سيما الزراعي الذي يضم عددا كبيرا من الأيدى العاملة، وتوفير المواد الغذائية للانفجار السكاني بعد الاستقلال كما يعتبر القطاع الزراعي حساسا لارتباطه بالسيادة، فأي حركة إصلاحية في هذا المجال يكون هدفها الرئيسي الخروج من التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي للسكان، لذلك اتبعت الجزائر النهج الاشتراكي المغاير للنهج الإقطاعي للمحتل ووضعت الدولة يدها على أملاك المحتلين بعد فرارهم من أرضنا في (1962/7/5) فاختارت الجزائر أسلوب التسيير الذاتي للمزارع لتمكن الفلاح الجزائري من

استعادة سيادته فوق أرضه وثرواته التي حرم منها زمنا طويلا ، حيث كان مستغلا من طرف المحتلين أو خماسا لدى كبار الملاك.

من خلال هذه اللمحة سنحاول إلقاء الضوء على هذه التجربة والوقوف على السلبيات والإيجابيات لتتضح الرؤية نحو أبعاد المستقبل الزراعي وآفاقه في الجزائر.

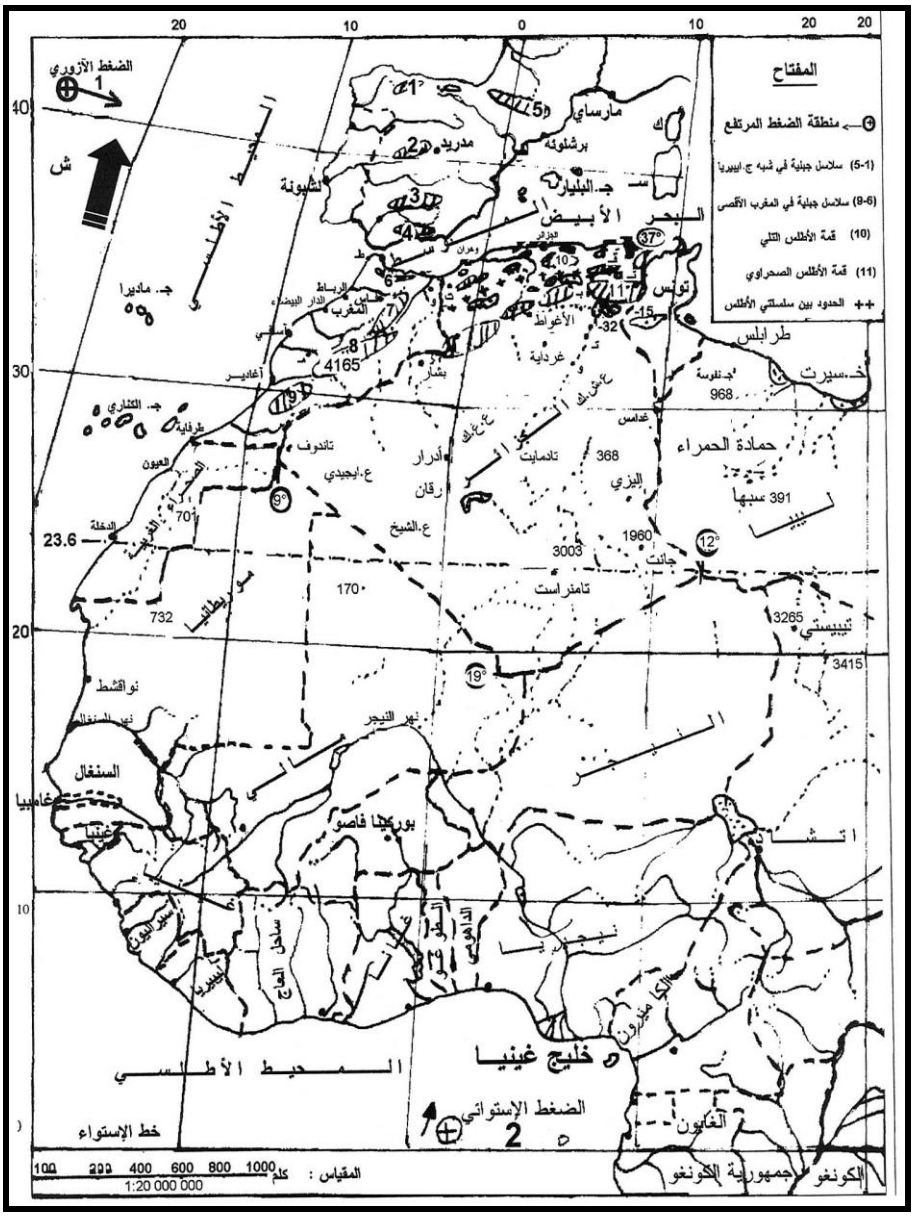

خريطة (1) : الموقع الفلكي والجغرافي للجزائر.

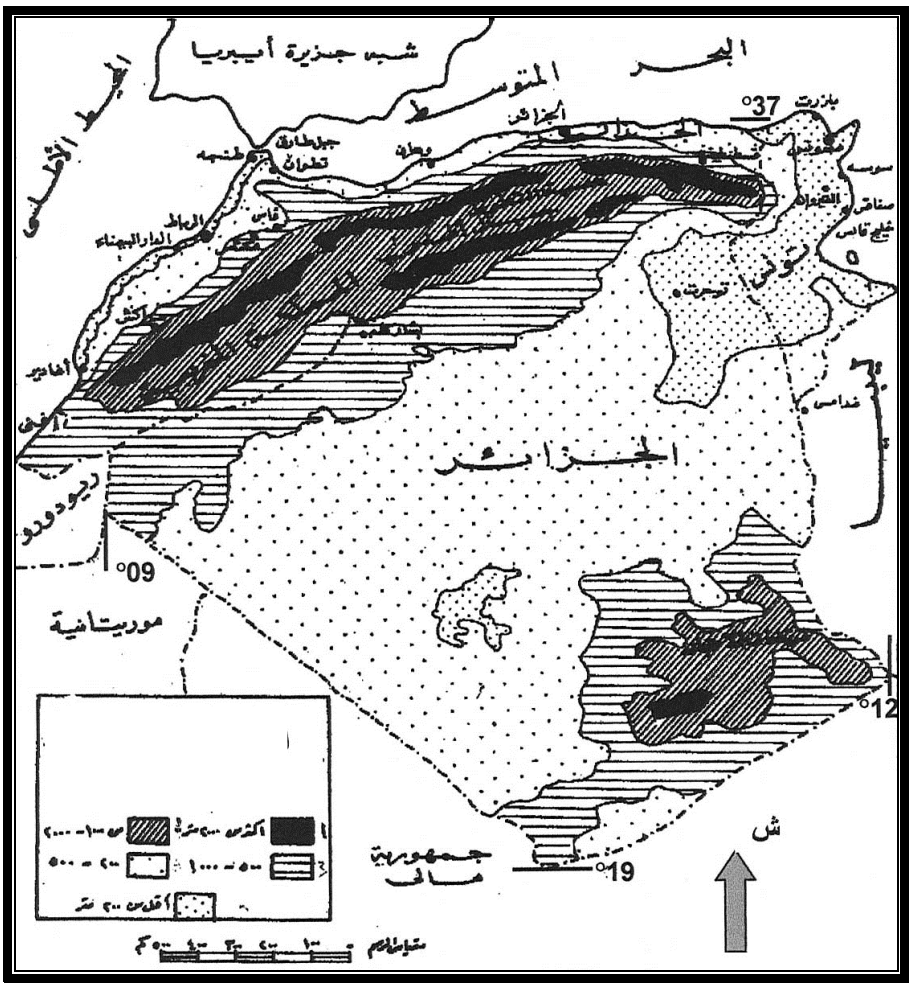

خريطة (2) : الموقع الجغرافى للجزائر ومظاهر السطح.

نظام الملكية العقارية قبل الاستقلال :

كان نظام الملكية في الجزائر قبل سنة 1830م بسيطا، يعتمد على العرف والقانون الإسلامي ممثلا في أربعة أشكال:

1- **أرض البايلك (الدولة)** : وكانت لها عقود تسجيل وتسمى باسم البايلك تمييزا لها عن غيرها.

2- **أراضي العرش، الأراضي الجماعية المشاعة** : حيث المناطق التي استقر بها البدو وممارسة الزراعة والرعي بشكل تعاوني، وتمتد على مساحات شاسعة وتعد هذه الملكية أكثر انتشارا.

3- **أراضي الحبوس (أرض الوقف)**: وكانت وقفا على المساجد أو المؤسسات الخيرية أو الأشخاص.

4- **ملكية الأرض** : يملكها أفراد دون عقود ملكية واضحة، وكانت تستغل بشكل تعاوني (التويزة) خاصة في الأرياف .

تفتيت الملكية الزراعية في الجزائر من قبل الاحتلال الفرنسي :

فمنذ وطئت أقدام المحتلين أرض الجزائر والدراسات الجغرافية قائمة، لتحديد المناخ المناسب للاستقرار وتحديد أجود الترب الخصبة ذات المردود العالي .

وقد تجند لذلك الفرنسيان : ريكو(Ricoux) وبورديي (Bordier) بدراسة الشمال الجزائري ونصحا بالاستقرار شمال خط عرض (**35,30°`**) المار بـ معسكر غربا وباتنة وعين البيضاء شرقا (خريطة 3). أي حيث المناطق السهلية، وإقامة نوع من الحدود بين المناطق العربية والأوروبية وطرد السكان الأصليين خارج مراكز استقرار الأوربيين الغزاة .

وقد استخدمت مختلف الوسائل للاستيلاء على الأراضي الخصبة، بحيث قام الغزاة بمصادرة أراضي البايلك والأوقاف باعتبارها أملاكا عمومية، ومصادرة الملكيات الفردية بحجة عدم امتلاك أصحابها وثائق الملكية أو بحجة خروج القبائل الثائرة ضد فرنسا، كما استخدمت أساليب الضغط بواسطة الضرائب المجحفة، ومن يعجز عن الدفع تنزع ملكيته، ثم طبقت فرنسا القانون الاستثنائي الجائر المعروف بـ (الأنديجينا) ومن لم يمتثل يعاقب بالسجن ومصادرة أراضيه وأمام البطش والعدوان والإرهاب الهمجي الفرنسي اضطر الجزائريون إلى الهجرة نحو المناطق الداخلية الفقيرة زراعيا، أو إلى الخارج حفاظا على أرواحهم، فساعد ذلك على تمثيل المخطط الاستيطاني فوق أخصب الأراضي الجزائرية (ونفس المخطط طبق ويطبق في فلسطين من طرف اليهود).

وكونوا بذلك إقطاعيات فلاحية واسعة يديرها المحتلون ويمارس السكان المحليون فلاحة تقليدية ضعيفة المردود على المنحدرات الجبلية الوعرة. وهكذا أصبح القطاع الزراعي الذي بحوزة الغزاة، يعرف بالقطاع الحديث الذي تطبق فيه الأساليب العلمية الحديثة ويحظى برعاية السلطات الفرنسية من حيث التمويل بالقروض والآلات الفلاحية المتطورة والأسمدة وغيرها، والشكل رقم (1) والجدول رقم (1) يوضحان ذلك.

جدول (1): تطور ملكية الفرنسيين للأراضي الجزائرية بين (1850 . 1951).

السنوات	المساحة بـ الهكتار
1850	115.000
1870	765.000
1900	1.682.000
1930	2.364.000
1940	2.720.000
1951	2.727.000

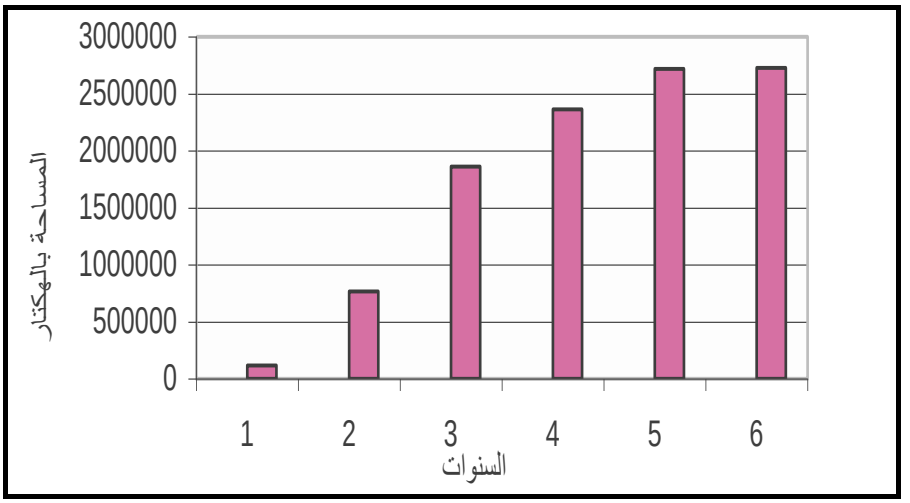

شكل (1) : تطور ملكية الفرنسيين للأراضي الجزائرية بين (1850 – 1951).

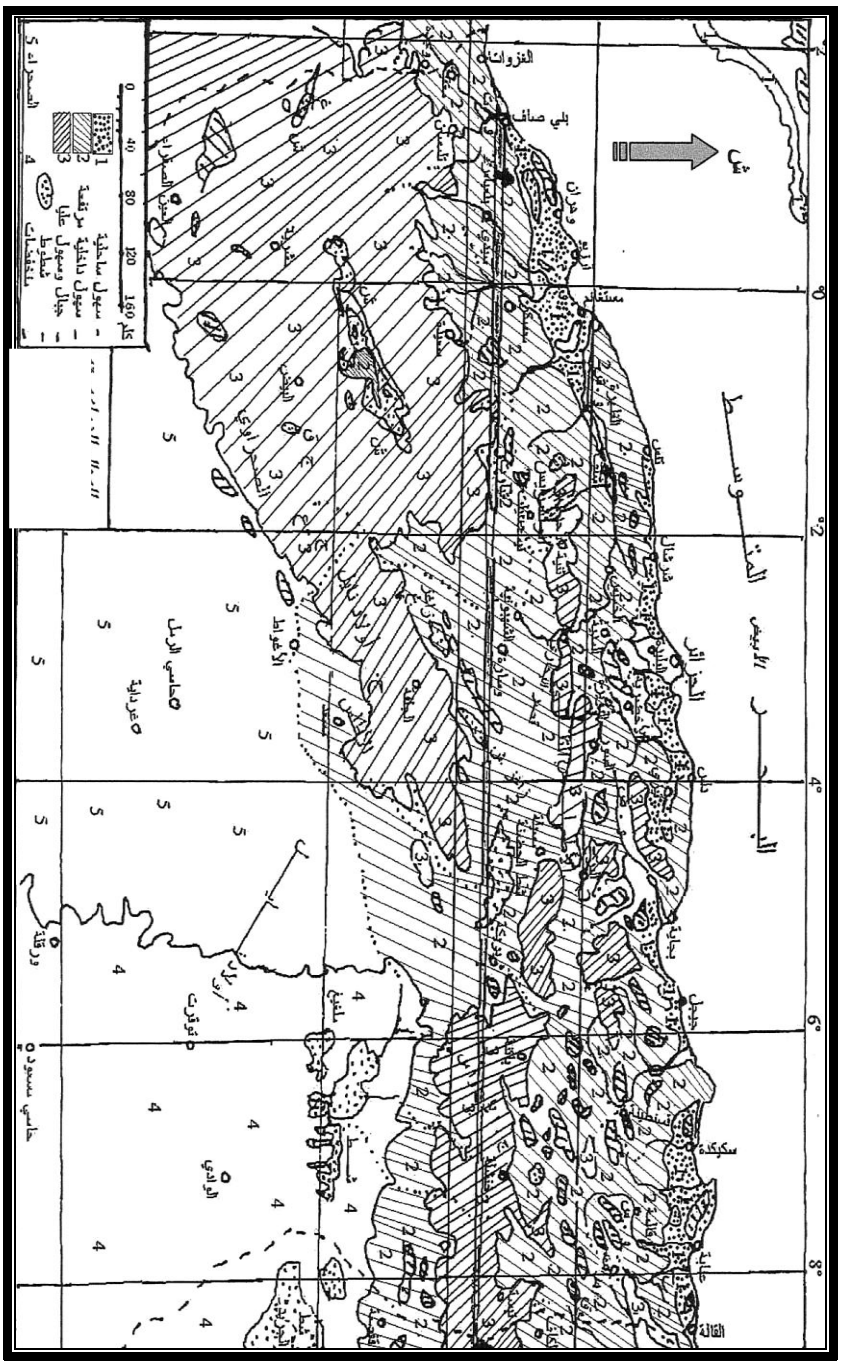

خريطة (3) : المجال الزراعي في الشمال الجزائري.

دوافع اختيار أسلوب التسيير الذاتي :

بعد استرجاع السيادة الوطنية كان أمام الجزائر عدة اختيارات في مجال الملكية العقارية للأراضي الفلاحية منها : الخوصصة أو أسلوب التمليك المباشر للخواص عن طريق البيع أو التنازل.

كما كان أمامها خيار سيطرة الدولة على أملاك الغزاة الفارين إلى بلادهم فرنسا ، وتكوين ما يعرف بمزارع الدولة مثل مزارع السوفخوز في الاتحاد السوفياتي سابقا، لكنها اختارت التسيير الذاتي لعدة أسباب وعوامل منها ما يلي :

1- **إعادة الاعتبار للفلاح الجزائري** : في هذه التجربة تغيب كل أشكال الاستغلال التي عانى منها الفلاح الجزائري تحت ظلم المحتلين زمن العمل من (الظلام إلى الظلام) أي العمل قبل الشروق

إلى ما بعد الغروب والحرمان من كل الحقوق، أو كخماس عند كبار الملاك لسد الرمق فقط، وفي التسيير الذاتي أصبح يشعر بالسيادة فوق الأرض التي حرم من خيراتها زمنا طويلا.

2- **تفعيل دور الفلاح الجزائري وترقية وضعيته الاجتماعية** : في ظل هذه التجربة لا يعد العامل مجرد أجير بل يعتبر عنصرا فعالا يشارك في تسيير التعاونية ، من خلال هيئات التسيير المختلفة (مجلس العمال، لجنة التسيير الجمعية العامة) **نظريا** كما يشارك في التخطيط وتحمل المسؤوليات والنتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية، فيشعر بمكانته ودوره داخل المزرعة، وقد صاحب تطبيق هذه التجربة تغيير في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعمال من خلال حقوق التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية ...إلخ.

3- **تخفيف الأعباء على الدولة** : لو تم تحويل الأملاك الشاغرة إلى مزارع حكومية فإن هذا يعني تحمل الدولة تكاليف وأعباء تفوق قدراتها. منها : ضمان أجور العمال وتمويل المزارع بالقروض مع تحمل الخسائر المحتملة سنويا، كما تتحمل أعباء تجهيز المزارع بالآلات الإنتاجية المختلفة، دون أن يكون للفلاح أي مسؤولية داخل هذه المزارع وبذلك تتضاعف أعباء الدولة التي خرجت منهكة من حرب دامت سنوات طويلة فيها سلب المحتل في هذه الفترة كل مقوماتها الاقتصادية والمالية.

4- **تدريب الفلاح الجزائري على الأسلوب التعاوني الاشتراكي** : هذه التجربة تعد اقتباسا من التجارب الاشتراكية العالمية مثل المزارع الجماعية (الكولخوز) بالاتحاد السوفياتي سابقا التي حررت الفلاح السوفياتي من النظام الإقطاعي المستبد (الكولاك) قبل الثورة الشيوعية.

حيث تم توزيع الأراضي على العمال في شكل تعاونيات على مسؤولياتهم بحيث يجمع العضو بين صفات العامل والشريك، ويوزع الربح الصافي على أعضاء التعاونية بقدر العمل الذي قدمه كل منهم كما يمكن القول أن التجربة الجزائرية أكثر اقتباسا من التجربة اليوغسلافية سابقا التي تعتبر تصحيحا للتجربة السوفيتية المتميزة بالمركزية الشديدة وسيطرة الجهاز البيروقراطي وصلابة التخطيط وعدم مراعاة الحوافز الشخصية والمصالح المالية المباشرة للفرد.

لذلك اهتم اليوغسلاف بمنح العامل مزيدا من الحرية في التسيير وتقوية المبادرات الفردية والحوافز المشجعة دون الانحراف عن المبادئ الاشتراكية .

5- الحفاظ على وحدة الأراضي وعدم تجزئتها : لقد تم تجميع (20ألف) مزرعة فلاحية ضمن ألفي تعاونية كبيرة مسيرة ذاتيا تقدر مساحتها الإجمالية بـ (2.5 مليون .هـ) من أجود الأراضي للحفاظ عليها من التجزئة إلى وحدات صغيرة التي قد تفقدها مقوماتها الزراعية، وإمكانية استيعاب التقنيات الحديثة التي كان بالإمكان إدخالها على هذه الوحدات الزراعية. وفي ظل التقسيم المشار إليه يمكن تكوين وحدات نموذجية يتم فيها تطبيق الأساليب العلمية الحديثة إلى أبعد الحدود مع استخدام الآلات الفلاحية على نطاق واسع.

سلبيات القانون الأساسي لمزارع التسيير الذاتي :

حسب مرسوم (22 مارس 1963) تبدو المزارع المسيرة ذاتيا قريبة جدا من مزارع الدولة فالمدير تعينه الدولة ويمثلها داخل المزرعة وهو عضو في لجنة التسيير وبإمكانه معارضة قرارات اللجنة التي لا تتماشى مع المخطط الوطني. هذا التدخل أصبح حقيقيا بواسطة الديوان الوطني للإصلاح الزراعي المكلف بالتموين والقرض (ONRA) أنشئ سنة (1963) وانتهى سنة (1966).

أما مرسوم (ديسمبر 1968) الذي حاول إعطاء شيء من الاستقلالية لهذا القطاع فلم يوفق في مسعاه بل زاد الطين بلة حينما قلص نظريا من نفوذ المدير، ولكن عمليا أصبح المدير هو المهيمن

الرئيسي داخل لجنة التسيير والمراقب لأعمالها باعتباره ممثل الدولة. وهكذا ظل هذا القطاع غارقا في مشاكل مختلفة :

- فالمراسيم لا تقرأ ولا تشرح للفلاحين.
- اقتصار مهمة الجمعية العامة على انتخاب لجنة التسيير ورئيسها.
- وتنفيذ قرارات السلطة المحلية.
- ولا يتم تغيير الأجهزة إلا نادرا.
- وتتكون لجنة التسيير من فلاحي مناطق مختلفة ومستوياتهم متفاوتة، فأصبحت تتكون من أفراد ليس بينهم انسجام للتسيير الفعال.
- ولا تجتمع إلا بأمر الرئيس لدراسة مشاكل عادية ولا تملك الوسائل لمعالجتها.
- هذا الخلط في النصوص المنظمة للقطاع والمطبقة على تركيبة بشرية خاصة، أدى إلى نفور العمال من تطبيق هذه النصوص، فانعكس ذلك سلبا على المردود الفلاحي.
- **غياب الحوافز :**

رغم إنشاء دواوين التمويل الخاصة سنة (1969) وتكفل البنك الوطني الجزائري(BNA) بالقرض الفلاحي لكن المزارع بقيت دون استقلالية حقيقية، لقد تم فتح حساب بنكي خاص بكل مزرعة سنة (1966)، وتم جرد ودراسة الوضعية المالية لكل مزرعة قصد منحها استقلالية أكثر.

لكن التدخلات الخارجية حالت دون ذلك وانعدمت بذلك المحفزات على المبادرة والعمل لعدة أسباب نوجزها كالتالي:

أ) **غياب مبادرات العمل : ظلت المزارع المسيرة ذاتيا تعاني عجزا كبيرا نظرا لـ:**

- نظام الأسعار .
- مشكل تموين المزارع بالوسائل من طرف الدواوين المتخصصة.
- المخططات الإنتاجية المفروضة من قبل الإدارة .
- تدخل الإدارة بواسطة أجهزتها المختلفة، وتحديد مهمة لجنة التسيير حتى أصبح الفلاح لا دور له في تسيير المزرعة، بل اقتصر دوره على تطبيق الأوامر الفوقية ممن ليست لهم دراية بالفلاحة. فكل القرارات الهامة المتعلقة بالإنتاج، والتموين، والاستثمار تأتي من المصالح الوصية. وبذلك نشأت روح اللامبالاة والتهاون، وعقلية غير المعني فانعكس ذلك على الإنتاج.

ب) **مشكلة الأجور** : نظرا لعجز أغلب المزارع المسيرة ذاتيا، وتدهور إنتاجها فإن البنوك لم تمنحها سوى غلافا ماليا محدودا (تسبيقات) وبدون علاقة بالإنتاج. ومع مرور الزمن أصبح هذا الغلاف لا يمثل إلا أجرا شهريا فقط، فقد معه الفلاح الأمل في تحسين مستواه الاجتماعي.

ج) **سوء الاستثمار** : تقدم الدولة القروض إلى المزارع بواسطة البنك الوطني تشرف عليها لجان ولائية تحدد مستحقات كل عمليات الاستغلال. ومع عجز المزارع فإن أغلبها لم يتمكن من تسديد الدين للبنك، ومع ذلك فلم تطبق أية عقوبة على هذه المزارع التي لا تستفيد من أي أرباح توزع على الفلاحين وفي غياب الحوافز المادية وجد الفلاح نفسه ينجز أعمالا شاقة وبأدنى أجر وبدون عمل متواصل ، فكان الإهمال واللامبالاة.

وإن وجد الربح لا يوزع إلا بعد شهور من المماطلة الإدارية وتعطى له في حفل رسمي يظهر فيه الفلاح كمنتظر الصدقة من الغير .

النتائج المترتبة عن سوء الاستثمار :

- ضعف الإنتاج والإنتاجية .
- بروز ظاهرة الإهمال واللامبالاة .
- هجرة العمال المهرة من هذا القطاع
- لجوء الباقين إلى أساليب غير شرعية لتحسين وضعهم الاجتماعي، كالسرقة والتصريح بأيام عمل أكثر من العدد الحقيقي.
- القيام بعمل موازي اعتمادا على وسائل المزرعة .

و الجداول (2)، (3)، (4) تمثل الخلل المذكور أعلاه .

جدول (2) : *النتائج الصافية للقطاع المسير ذاتيا بصورة عامة بـ ملايين الدينارات (شكل 2).*

السنة الزراعية	النتائج	السنة الزراعية	النتائج
1968 . 67	209	1973 . 72	951
1969 . 68	523	1974 . 73	604
1970 . 69	541	1975 . 74	397
1971 . 70	608	1976 . 75	112
1972 . 71	542	1977 . 76	451

جدول (3) : المزارع الرابحة بـ 1000 دج (شكل 3).

السنوات	عدد الوحدات الرابحة	الربح الإجمالي	معدل الربح بالوحدة
1975 . 74	488	99000	203
1976 . 75	816	250000	306
1977 . 76	460	125000	271
1978 . 77	509	153000	300

جدول (4) : المزارع العاجزة بـ 1000دج (شكل 4).

السنوات	عدد الوحدات العاجزة	العجز الإجمالي	معدل العجز بالوحدة
1975 . 74	761572	**497000**	316
1976 . 75	611261	**360000**	285
1977 . 76	781611	577000	358
1978 . 77	761560	**775000**	497

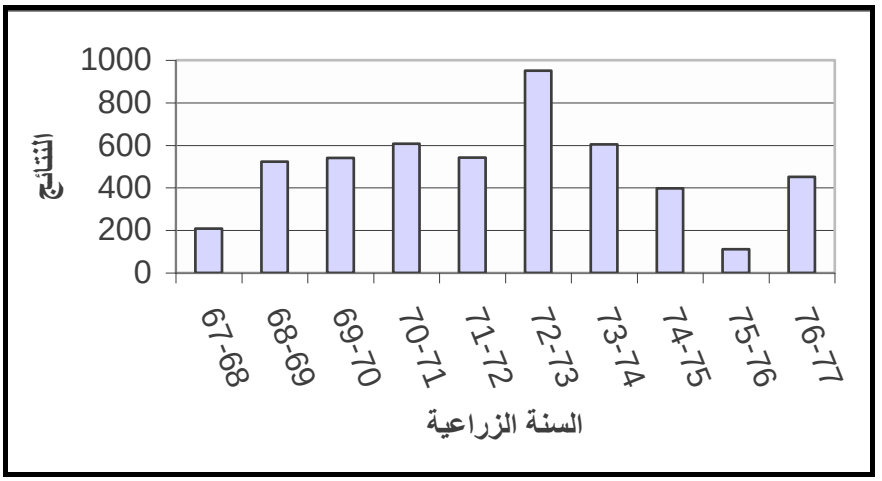

شكل (2)

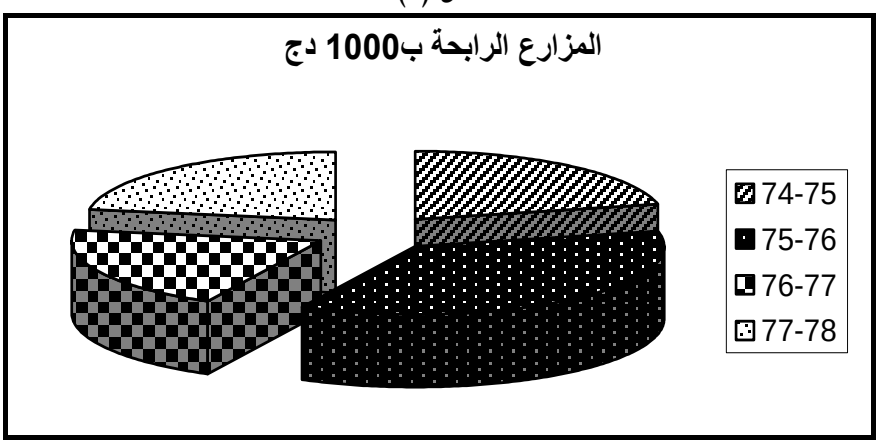

شكل (3)

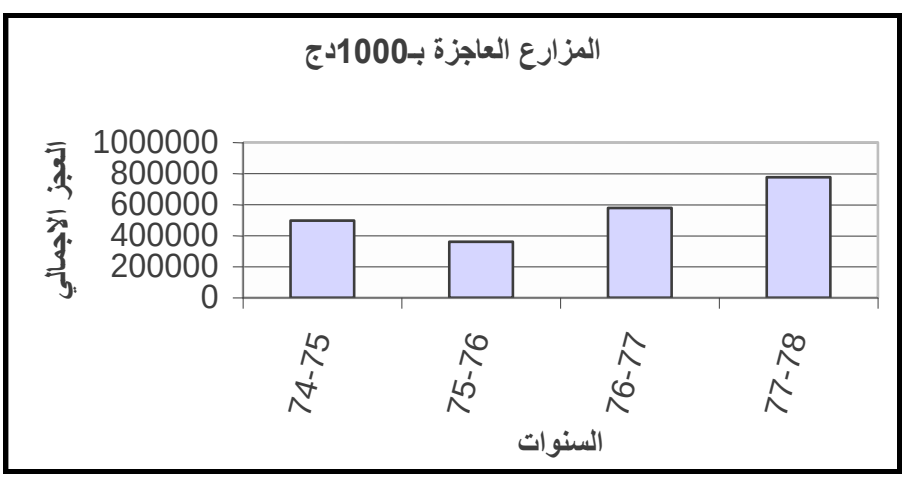

شكل (4)

العامل البشري :

ضعف التكوين الفلاحي رغم المجهودات المبذولة لسببين :

أ- لم يستفد القطاع الفلاحي من عمليات التكوين كبقية القطاعات الأخرى الصناعية وغيرها، وأن معاهد التكوين لا يتخرج منها سوى المهندسون التقنيون الذين يعينون كإداريين في غالب الأحيان لذلك تنعدم صلاحيتهم للعمل الميداني الزراعي.

ب- النزوح الريفي وهجرة الشباب نحو الصناعة (لفارق الدخل اليومي والحقوق) ولم يبق بالمزرعة سوى كبار السن المرهقين، وأحيانا يتم تعويضهم بموسميين لا خبرة لهم بالزراعة. ويمكن ملاحظة : نسبة الأمية في هذا المجال (90%) حتى أن الكثير من رؤساء المزارع أميون يجهلون أبسط قواعد التسيير. كما أن الشيخوخة تجاوزت (50%) في هذا القطاع، أي أن سن العمال أصبح يتراوح بين (50 . 70) سنة مع ظروف اجتماعية صعبة.

اتساع المساحة المستغلة :

لقد تم تجميع (20.000) مزرعة فلاحية ضمن (2000) مزرعة مسيرة ذاتيا بمساحة إجمالية تبلغ (2.5 مليون . هـ) بمعدل (1250 هـ) للمزرعة الواحدة. وهي مساحة كبيرة سيما عندما يتعلق الأمر بالزراعات المتنوعة وتربية الماشية. وأن هذا التجميع تم عشوائيا دون دراسة ودون مقاييس دقيقة للتقسيم، فالمساحة الواسعة تسبب صعوبة الاستغلال وتبعثر الوحدات الانتاجية " أكثر من (100 وحدة) في المزرعة الواحدة، وقد يصل العدد إلى أكثر من (200 وحدة) في المزرعة المسيرة ذاتيا ". والأبعاد بين هذه الوحدات تتراوح بين (20.10) كلم. هذه الوضعية سببت مشاكل في التنظيم ومراقبة الأعمال وزادت في قيمة المصاريف. وهكذا فإن الكثير من الوحدات الزراعية تبقى مهملة لعدة سنوات.

العلاقات غير متوازنة بين المزارع ودواوين التموين والتسويق :

في هذا الصدد يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

* **الأولى** : كل القرارات والخيارات التي تخص هذه الوحدات الإنتاجية تتم خارج هذه الوحدات ولا تقبل أية مبادرة من داخل هذه الوحدات، لذلك أعرض العمال عن تطبيق أي قرار مفروض من الأعلى.
* **الثانية** : عمليات التموين بالأسمدة والبذور والآلات يتم تحديدها وفق مقاييس نظرية عامة لا تلبي الحاجيات الحقيقية للمزرعة.
* **الثالثة** : هذه الخيارات تقررها مختلف المؤسسات التي لا يوجد بينها أي ترابط أو تنسيق وبالتالي فإن المزارع لم تمون بالشكل الجيد. وهذه بعض الأمثلة :

1. **التمويل** : القواعد العامة التي تسير وفقها البنوك هي ربط تمويل المزرعة بمردوديتها، أي قدرة المزرعة على التسديد وتحقيق الربح. وتبعا لذلك فإن المزارع التي تحقق عجزا مستمرا في الإنتاج كان على البنك، إما الامتناع عن تمويلها، وبالتالي تتأزم وضعيتها أكثر. وإما تمولها باستمرار، وبالتالي تشجيع وضعية العجز فيها. وذلك لأن التمويل لم يكن وفق دراسة علمية تكشف مواطن الضعف لمعالجتها حتى لا يستمر العجز.
2. **فعالية التموين** : فالمواد المقترحة نظريا ووفق مقاييس عامة لا تتماشى مع الحاجيات الحقيقية للمزرعة كان لها أثر سلبي على سير العمل الإنتاجي في المزرعة.

وهذه أمثلة عن ذلك :

أ. **الشركة الممونة:** الشركة الفلاحية المتعددة الخدمات (SAP) لم تحقق التموين الكمي للمزارع فأحيانا تقدم بذورًا رديئةً وأحيانا تأتي المواد متأخرة عن آجالها المحددة وبالتالي لم تستغل .وتبقى عرضة للتلف على حساب؟!.

ب. أما الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA) فيمكن أن تسجل عليه السلبيات التالية :. عدم تسليم الآلات المطلوبة التي تحتاجها المزرعة فعلا .

ج. التسليم الجزئي فقط للأشياء المطلوبة. . إهمال تموين بعض المزارع نهائيا. . مشكلة الصيانة وتعطل الآلات نتيجة عدم وصول قطع الغيار في الوقت المناسب.

3. **التسويق** : العمال لا يستطيعون متابعة المواد الزراعية المنتجة في الأسواق لأن مهمتهم تنتهي عند تسليم السلعة للتعاونيات المتعددة الخدمات، أو الدواوين التجارية هي التي تصنف السلع وتحدد أسعارها وفق الأسعار الرسمية فإن الشركة الفلاحية البلدية المتعددة الخدمات (CAPCS) تحدد أحيانا حتى زمن تسليم السلعة دون مراعاة وقت النضج.
4. الأسعار التي تباع بها المواد الزراعية متدنية جدا، حيث أن الفلاح الذي أنتجها يشتريها من السوق بأسعار مرتفعة ؟. فيخيب أمله وتثبط عزيمته وتنهار إرادته داخل المزرعة. بعد ذلك يطالب البنك الدواوين بالتسديد فتجد نفسها عاجزة عن ذلك، فتتأخر وتقترض من جديد فتتأزم وضعيتها المالية أكثر، أما العامل فيركن إلى الكسل واللامبالاة، بل اللجوء أحيانا إلى سرقة المواد الزراعية التي يعجز عن شرائها من الأسواق وقد يحولها من المزرعة إلى السوق الموازية.

جدول (5) : مؤسسات احتكار التوزيع.

المؤسسات الرئيسية	**الممثليات الإقليمية الجهوية**	مواد التوزيع الرئيسية
ONAMA : الديوان الوطني للعتاد الفلاحي	الإدارة العامة والمخازن	العتاد الفلاحي وقطع الغيار
SAP: الشركة الفلاحية المتعددة الخدمات	الوصاية .SAP	السماد والبذور والحيوانات المستوردة
OAIC: الديوان الجزائري المهني للحبوب	تعاونية الحبوب	بذور الحبوب والخضر
ONAB: الديوان الوطني لأغذية الأنعام	صناعة أغذية الأنعام	تغذية الأنعام والدواجن

مستقبل الزراعة في الجزائر:

إن الاستراتيجية التي يجب اتباعها لتطوير الزراعة في بلادنا نجاحها مرهون بالتغلب على عدة صعوبات ومشاكل بعضها يرتبط بالجانب الطبيعي وبعضها الآخر بالجانب البشري.

1) الصعوبات والمشاكل الطبيعية :

أ. **المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها:** تعتبر المساحة الزراعية في الجزائر إذا ما قورنت بالمساحة العامة تمثل (3%) منها ، حيث لا يزيد نصيب الفرد منها عن (0.25)هـ لكل ساكن .

باعتبار (7.500.000 ملايين. هـ ÷ 30.000.000 نسمة = 0.25 هـ).

مع العلم أن هذه النسبة في انخفاض مستمر نتيجة النمو السكاني السريع (2.8%) ونتيجة تناقص المساحات الزراعية بفعل التوسع العمراني والصناعي.

كما أن هذه الأراضي لا يستغل منها أحيانا إلا (3 . 4) ملايين هـ، والباقي يترك بورا. أضف إلى ذلك مشكلة تذبذب التساقط، فالمناطق التي تتلقى كمية مناسبة من الأمطار توجد على المنحدرات التلية التي يزيد انحدارها عن (12°) والتي تتطلب حماية خاصة من خطر الانجراف.

كما أن الجزائر تقع ضمن النطاق الجاف والشبه جاف، حيث يمثل التذبذب المناخي والجفاف العوامل الأكثر تأثيرا على الزراعة من جهة، وعلى الشبكة المائية من جهة أخرى . حيث تجف معظم الأودية لفترات طويلة من السنة.

ومن ذلك يمكن استخلاص مشكلتين رئيسيتين :

- محدودية المساحة الصالحة للزراعة .
- وقلة الموارد المائية. حيث لا تتعدى نسبة الأراضي المروية (4%) من المساحة الكلية للزراعة، أي (300.000)هـ. وعليه فإن الاستغلال الجيد للموارد الطبيعية المتاحة يتطلب التفكير في التوسع الرأسي في المجال الزراعي، ومحاولة اكتساب مساحات جديدة عن طريق الاستصلاح، وتطوير الأساليب العلمية في البذور والأسمدة والعناية والري. كما أن استغلال المياه الجوفية يعتبر عاملا ضروريا خاصة في مناطق الجنوب. لكن بصورة عقلانية للمحافظة على العمران في المنطقة.

ب. **خطورة الوضع الغذائي في الجزائر** : إذا كانت الجزائر قد غيرت منهجها الاقتصادي واختارت الدخول في اقتصاد السوق، فإن هذا لا يعني تنصل الدولة من مسؤولياتها تجاه موارد الوطن، ومستقبل الأجيال. فتحقيق الأمن الغذائي وحماية الممتلكات العامة وتراث الأمة ومسؤولية هياكل التهيئة وتكوين الإطارات المستقبلية تبقى من المهام الرئيسية للدولة. كما أن تثمين الموارد الطبيعية المتاحة وحسن استغلالها وتطوير البحث العلمي من المهام المنوطة بعاتق الدولة، للتخفيف من خطورة التبعية الغذائية للخارج، والتي تزداد حدتها يوما بعد يوم . ففي نهاية الستينيات كان الإنتاج الزراعي يغطي حوالي (90%) من الاحتياجات الوطنية، وفي بداية الثمانينات أصبح الإنتاج لا يضمن أكثر من (30%). كما ارتفعت قيمة الواردات الغذائية سنة (1989) إلى (2.63) ملياري دولار. أي (27.8%) من جملة الواردات، مما يجعلنا نستشعر خطورة الوضع الذي يتطلب استنهاض الهمم واستنفار الضمائر الحية لتدارك الوضع قبل حلول الكارثة.

2) الصعوبات والمشاكل البشرية :

أ. **معالجة مشكل الملكية العقارية** : إن أي إصلاح زراعي في الجزائر يجب أن ينطلق من معالجة المشكل العقاري الفلاحي والذي سيواجه حتما الاختيارات المطروحة حاليا على الساحة والمتمثلة في المحافظة على النظام التعاوني الزراعي مع تعديل قوانينه الأساسية . أو الاتجاه مباشرة إلى خوصصة الأراضي الفلاحية تمشيا مع التوجه العام للبلاد نحو اقتصاد السوق منذ بداية التسعينيات، وباعتبار الموضوع لا يزال محل دراسة ونقاش على مستوى الدوائر الحكومية العليا التنفيذية منها والتشريعية سنكتفي بطرح إشكاليات وتساؤلات سيكون المستقبل كفيلا بالإجابة عنها.

ب. في حالة الإبقاء على النظام التعاوني في شكله الواسع (المسير ذاتيا) كيف يمكن تحرير المبادرات الفردية للعمال والقضاء على التسيير المركزي (الإداري)؟. وكيف يمكن الرفع من الكفاءة الإنتاجية للفلاح الجزائري ؟. وهل يمكن القضاء على الدوائر البيروقراطية الإدارية التي تعرقل تمويل وتموين المزارع ؟ .

ج. في حالة تثمين تجربة المستثمرات الفلاحية، هل يمكن تصفيتها من المتطفلين على القطاع الفلاحي والمستفيدين من الأراضي العمومية بطرق غير شرعية ؟.

وقد تم ضبط قائمة طويلة عام (1987)، ممن لا علاقة لهم بالقطاع الفلاحي من (إطارات ورؤساء مؤسسات صناعية وتجارية ...إلخ).

وهل يمكن فرض متابعة دائمة ورقابة فعلية على هذه المستثمرات ؟. بحيث لا ينحرف نشاطها عما التزمت به في عقود الاستفادة.

د. وفي حالة التوجه نحو الخوصصة فمن يحمي هذا الوطن الذي استرجع بالتضحيات الجسام من الاندثار تحت وطأة النزوات الفردية المهرولة وراء الربح السريع. ومن ثم فلا ضير إذا ضاعت المساحات الزراعية نتيجة الزحف العمراني الجائر وتحويل الأراضي الزراعية إلى مواقع سكنية أو مراكز تجارية.

هـ. وفي الجانب الاجتماعي : فكيف يمكن المحافظة على مناصب الشغل للفلاحين وكيف يمكن تجنب الإقطاعية الجديدة واستغلال الفلاحين البسطاء ؟!.

و. وفي الجانب الاقتصادي يمكن التساؤل : كيف يمكن تجنب تفتيت الوحدات الزراعية وتجزئتها ؟. وعلى أي أساس تتحدد مساحة الوحدات الزراعية ؟. والتجربة الهندية في هذا المجال ليست بعيدة عنا.

كما يمكن التساؤل : عن إمكانية إخضاع الخواص للمخطط الوطني الذي يعطي الأولويات للحاجيات الغذائية الضرورية الواسعة الاستهلاك ؟. حتى لا تتكرر تجربة البرازيل أو تجربة الاتحاد السوفياتي سابقا في الجزائر.

3) التطور ضرورة حتمية لتطوير الإنتاج الفلاحي :

أ. **في مجال تطوير البذور والسلالات الحيوانية** : من الملاحظ أن الأبحاث العلمية في مجال تطوير الأنواع النباتية ذات المردود العالي خلال الفترة (1960 . 1970) لم تأت بنتائج ملموسة في الجزائر والمغرب العربي ككل. وبقيت هذه الأبحاث عاجزة عن إيجاد أنواع نباتية تستطيع التكيف مع المعطيات المناخية القاسية (الجفاف)، حتى اليوم رغم المجهودات المبذولة، كما أن تطوير فروع جديدة من الصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية لا تزال محدودة جدا لا تفي بمتطلبات الرفع من مردودية الأرض مقارنة مع الدول المجاورة رغم تطور المخصبات كما توضحه الجداول التالية:

جدول (6) : تطور المردودية الفلاحية (ق / هـ) (شكل 5).

السنوات	المخصبات بالطن
1962	42000
1980	170000
1986	260000

الدول	المتوسط (1975 . 1970)	المتوسط (1990 . 1988)
الجزائر	6 . ق / هـ	6 . ق / هـ
المغرب	**10 . ق / هـ**	15 . ق / هـ
تونس	9 . ق / هـ	12 . ق / هـ

المصدر: الفاو (FAO)

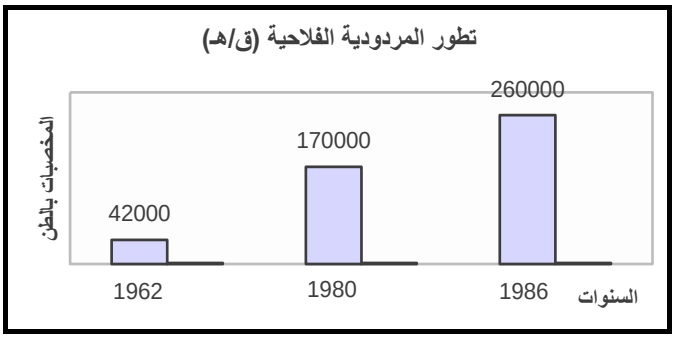

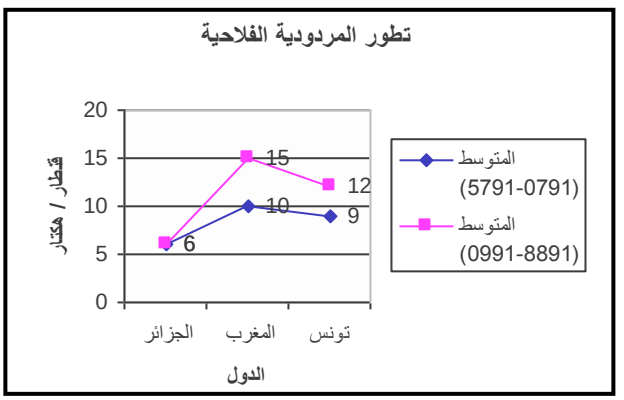

شكل (5)

ب. **في مجال الميكنة الحديثة** : الأسلوب الذي أدخله المحتلون في الجزائر يعتمد على التوسع في استخدام الآلات الفلاحية، قصد التخفيض من تكلفة الإنتاج إلى أبعد الحدود، دون مراعاة الجوانب الاجتماعية، كزيادة العرض في مجال اليد العاملة الزراعية نتيجة النمو السكاني السريع للجزائر. ومع ذلك تبقى بعض المجالات الزراعية وخاصة الزراعة الواسعة كالحبوب في السهول الداخلية بحاجة إلى تطوير التقنيات والتجهيزات الحديثة في عمليات الحرث والبذر واستخدام المبيدات الكيماوية وغيرها من أجل تذليل كل الصعوبات في مجال الاستغلال الزراعي كما ينبغي عند التوسع في استخدام التجهيزات الحديثة مراعاة التطور الجاري في سوق العمالة والحفاظ على مناصب الشغل المتاحة في الميدان الفلاحي كما هو موضح في الجدولين (7) و(8).

جدول (7) : تطور مناصب الشغل الزراعي في الجزائر (شكل 6).

السنوات	مناصب الشغل
1966	852000
1977	692000
1987	724000
1990	908000

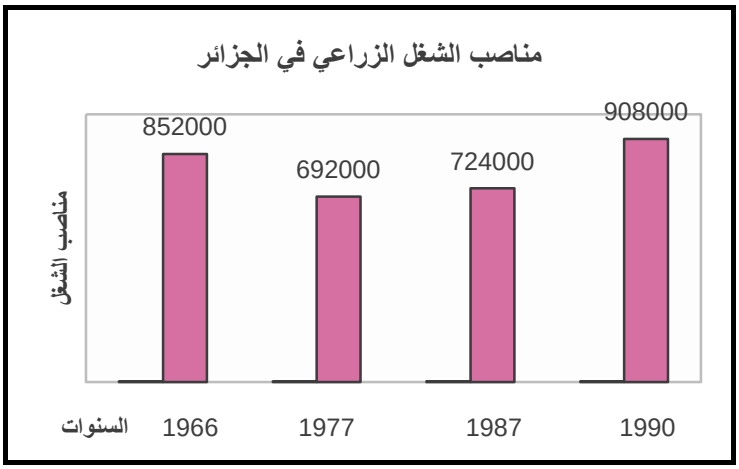

شكل (6)

جدول (8) : تطور حظيرة الآلات الزراعية في الجزائر(1959 . 1992) (شكل 7).

السنوات	جرارات	حاصدات دراسات
1959	29000	3730
1973	25122	4000
1992	105465	9123

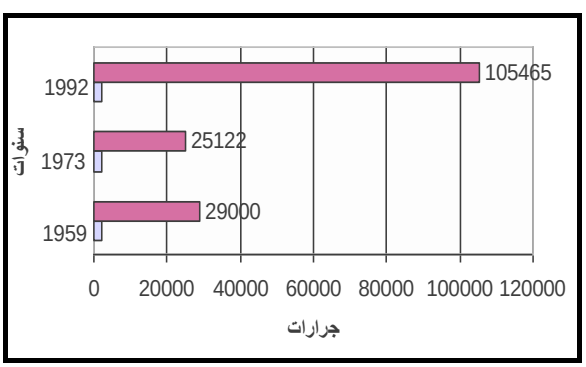

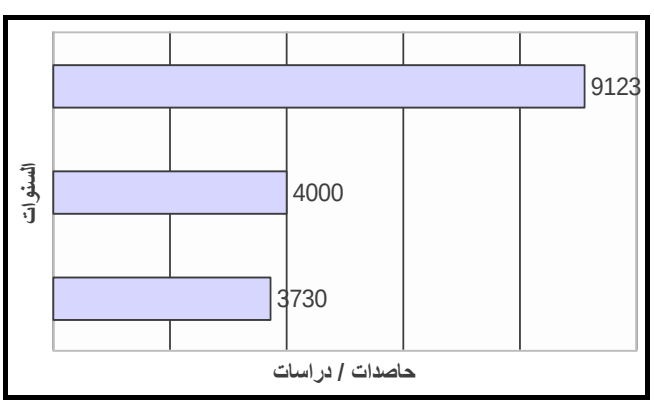

شكل (7)

فالملاحظ أن حظيرة الجرارات في الجزائر تضاعفت أكثر من أربع مرات (4.2%) من عهد الاحتلال إلى بداية التسعينات. والحاصدات تضاعفت أكثر من مرتين (2.2%) لكن استخدامها بقي ضعيفا مقارنة بالدول المجاورة كما يوضحه الجدول رقم (9).

جدول (9) : استخدام التجهيزات الفلاحية والمخصبات بين الدول الثلاثة (1985).

الدول	الجرارات	حاصدات دارسات	البذور الجيدة كلغ/هـ	مخصبات كلغ/هـ
المغرب	324	.	14.8	51.3
تونس	166	**905**	16.5	17.2
الجزائر	87	503	28.3	54.6

4) تطوير الصناعات التي تخدم المجال الزراعي :

أ. **تطوير الصناعات الميكانيكية** : باعتبارها أساسية لتجهيز الوحدات الزراعية بالآلات الفلاحية والمضخات والعتاد اللازم للري والمحركات والشاحنات العادية والمكيفة فإنه لا يكفي أن تكون متوفرة في السوق بل ينبغي أن تكون أسعارها مقبولة في متناول الفلاح. وقد لوحظ ارتفاع أسعارها بشكل مفاجئ في بداية التسعينات، مما أدى إلى تقليص الطلب عليها وزاد الوضع تعقيدا بعد تدهور قيمة الدينار الجزائري.

ب. **تطوير الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية** : حيث تملك الجزائر ثروات طبيعية هامة تعتبر كمواد أولية لصناعة الأسمدة، كالفوسفات والغاز والبترول. بإمكانها المساهمة في تطوير الزراعة وذلك بتوفير المخصبات اللازمة للتربة والمبيدات الضرورية للحشرات الضارة. وتوفير بعض المستلزمات كالبلاستيك للزراعات المحمية.

ج. **تطوير الصناعات الغذائية** : ولتحقيق عدة أهداف يجب :

- تثمين المنتوجات المحلية، ووضع حد للاستيراد من الخارج.
- إدماج الصناعات الغذائية ضمن مخططات التنمية وعصرنة الزراعة.

ومما يلاحظ في هذا المجال أن قطاع الصناعات الغذائية كانت تسيطر عليه (22) مؤسسة عمومية تمثل (90%) من رقم أعمال القطاع، لكن مع التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر ظهرت عدة شركات خاصة مستثمرة في هذا المجال وهي في تزايد مستمر كما هو مبين على الجدول رقم (10).

جدول (10)

الصناعات	رقم الأعمال بـ مليار د.ج	%من رقم الأعمال العام	% اليد العاملة
حبوب . عجائن	7	33	38.6
حليب	3	17	11.3
سكر	1.5	8	7.4
مصبرات فواكه	1.2	6	5.7
مشروبات	1	.	.

5) تفعيل أساليب التحفيز الاقتصادي :

إصلاح البنوك ونظام القرض البنكي : إن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة منذ (1988) حولت البنوك ومنها بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى بنوك تجارية همها تحقيق الأرباح حيث تم رفع نسبة الفوائد على القروض مما انعكس سلبا على المجال الزراعي فتقلص حجم القروض الفلاحية بشكل كبير وتناقص عدد الفلاحين المستفيدين من القروض المتوسطة والطويلة المدى خلال المواسم الفلاحية : (1987 . 1988) و (1990 . 1991) بشكل ينذر بالخطر كما يوضحه الجدول رقم (11).

جدول (11)

السنوات	عدد الطلبات	التوقعات بـ مليون د.ج	المنجز فعلا بـ مليون د.ج
1988 . 1987	19484	1400	1200
1989 . 1988	15584	1128	850
1990 . 1989	4976	404	203
1991 . 1990	2216	191	182

وخلاصة القول فإن هذه الظروف الصعبة التي يواجهها الفلاح للحصول على القروض تنعكس سلبا على الإنتاج المتوقف على توفير رأس المال اللازم لتجهيز المزرعة بكل ما تحتاجه ومن ثم فلا مجال للكلام عن تكثيف الزراعة أو تطوير المردودية الفلاحية ما لم تتدخل الدولة لحل مشاكل القرض البنكي والبيروقراطية المفرطة.

وهكذا فإن لم تقم الدولة بواجبها تجاه الفلاحين من حيث الدعم والتعويضات على ما يصيب المحاصيل جراء الكوارث الطبيعية، كالجفاف وغيره فإن آفاق الفلاحة في الجزائر تبقى كالسراب في فضاء الصحراء.

المراجـع

1. التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية والتجارب العالمية لـ**.محمد السويدي.**
2. القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية لـ . **محمد بلقاسم حسن بهلول** .
3. L'Agriculture dans la planification en Algerie . mohamed tayeb nadir (1967-1977).
4. Les strategies agricoles et Agro-Alimentaires de l'algerie et les defis de l'an 2000. لـ . **عمر بسعود ـ محمد تونسي ـ سها ـ IAM .**
Mont pellier –France .

* * *

استخدامات الأراضي الزراعية وشبكة النقل في ولاية بومرداس الجزائرية

د. الأشهب عمار*

الملخص :

تتميز ولاية بومرداس بشبكة من الطرق البرية الكثيفة والواسعة، وهي تربط بين مواقع الإنتاج وأسواق الاستهلاك داخل أو خارج الولاية، وبما أن الأسواق الاستهلاكية تعتبر دافعا من دوافع توسيع المساحة المستخدمة في الزراعة، ونظاما مخططا في توجيه الإنتاج، وعليه فالمحاصيل الزراعية سريعة التلف تحتاج إلي وسائل النقل السريعة لنقلها إلي الأسواق، وهذا ما يتطلب توفير شبكة طرق برية تتلاءم وأحجام المنتجات الزراعية المسوقة داخل أسواق الولاية أو خارجها، ولولا توافر هذه الوسائل لما أمكن إنتاج الكميات من الفاكهة والخضر، وكنتيجة لذلك فقد اهتمت السلطات المعنية بتنظيم تسويق المنتجات الزراعية في بداية سنوات السبعينات وحتى الثمانينيات معتبرة أن التسويق واسطة هامة بين سوق الاستهلاك ومناطق الإنتاج، ومع بروز نهج التعددية الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق أخذت قضايا الزراعة بالتعقيد بسبب طبيعة الإنتاج الزراعي والعلاقات الزراعية والاجتماعية السائدة في البلاد عامة وفي الريف خاصة. فقد فسح المجال أمام القطاع الخاص للتوسع أكثر فأكثر في القطاع الزراعي من حيث التصدير والتسويق والتلاعب بالأسعار وفي استيراد مستلزمات الإنتاج مما انعكس سلبا علي أوضاع الفلاحين حاليا وعلي الفئات العاملة في الوقت السابق، نتيجة لتفشي ظاهرة البطالة، ومن الطبيعي جدا أن تؤثر الأسواق في عملية تنظيم وتخطيط أنماط استخدامات الأراضي الزراعية، ويعزى ذلك للحتمية الإلزامية التي يتطلبها الإنتاج الزراعي من حيث الكم والنوع، فزيادة الطلب علي نوع معين يؤثر في زيادة مساحة إنتاجه.

مقدمة :

تقع ولاية بومرداس في أقصى الشمال الأوسط من الجمهورية الجزائرية بين خطي طول : 27" 4' 4°– 57 "13 '3°شرق خط غرينتش، وبين دائرتي عرض: 54 " '36 36°– 09" 35' 36° درجة شمال خط الاستواء، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب ولاية البويرة، ثم من الغرب ولايتي الجزائر شمال غرب وولاية البليدة جنوب غرب، ومن الشرق ولاية تيزي وزو، يعطيها موقعها هذا إستراتيجية جغرافية هامة، إذ تتوسط الولاية الشريط الساحلي